الردود على استفسارات/ ملاحظات البنوك بخصوص تعليمات الاخطار المصرفية رقم (12) تاريخ 2025/8/20

1- المادة (4/أ) ما الحالات التي لا تتطلب موافقة العميل الخطية المسبقة قبل الاستعلام عن اخطاره المصرفية منعا للبس؟

الإجابة: الحالات المنصوص عليها في المادة (74) من قانون البنوك النافذ وقانون حماية البيانات الشخصية والقرارات الصادرة بمقتضاه.

2- المادة (4/ج) توضيح البيانات اللازمة للمؤسسة الفردية لغايات تخصيص رقم تعامل مصرفي باسم مالك المؤسسة نفسه، كونه يوجد بيانات خاصة بالمؤسسة الفردية مثل رقم سجل تجاري، اسم التجاري، وبيانات خاصة لصاحب المؤسسة.

الإجابة: ان شاشة عرض بطاقة العملاء توضح البيانات اللازم تعبئتها للمؤسسة الفردية، مشيرين الى إمكانية استخدام خانة الملاحظات لتعبئة أي بيانات أخرى تخص المؤسسة الفردية.

3- المادة (4/هـ) عند تخصيص رقم تعامل مصرفي للعميل الاعتباري يتم الاعتماد على الاسم والرقم الوطني ورقم التسجيل، والارقام الوطنية للشركات ضمن المناطق الحرة تختلف عن الارقام الوطنية للشركات لدى مراقب الشركات، وعليه يرجى توضيح الآلية التي سيتم اعتمادها لدمج الشركتين تحت رقم تعامل مصرفي واحد خصوصاً انهما شخصيتان اعتباريتان منفصلتان كما انه من الممكن اختلاف الشركاء في الشركتين.

الإجابة: يتم الاعتماد على رقم التسجيل والوضع القانوني لتعريف أي شخص اعتباري، مشيرين بذلك الى أن خانة تعبئة الرقم الوطني للمنشأة تعتبر خانة اختيارية، كما ونؤكد على أن المعمول به حالياً هو التصريح عن الشركات المسجلة لدى دائرة مراقبة الشركات ولها فرع ضمن المناطق الحرة باعتبارهم شخص واحد لأغراض الاخطار المصرفية، مع التأكيد على ضرورة الإشارة الى أنها تعمل ضمن المناطق الحرة، أما في حالة اختلاف الشركاء في الشركتين فإنه يتم التصريح عنها كلّ على حدة.

4- المادة (4/و) نقترح بأن يكون تحميل ملف الاخطار المصرفية في أول يوم عمل بعد اليوم العاشر من الشهر التالي في حال كان اليوم العاشر هو يوم عطلة.

الإجابة: إن الاجراء المتخذ حالياً من قبل البنك المركزي بأنه قد يتم التمديد لأي من البنوك إذا ارتأى البنك المركزي ذلك مناسباً.

5- المادة (4/ز) هل سيتم التصريح عن مديونيات العملاء المتوفين بغض النظر عن مبلغ المديونية

✓ **الإجابة: وفقاً للمادة (4/ز) من التعليمات فإن التصريح عن بيانات الاخطار المصرفية للعميل المتوفى متروك للبنك وفقاً للسياسات والإجراءات المعمول بها لديه.**

6- المادة (4/ح) حول التصريح عن الشركاء المتضامنين في الشركات المفسوخة بصفتهم مدينين اصليين عن الشركة وعن الية ذلك حيث لا يمكن تطبيق ذلك دون فتح حساب لكل شريك ونقل المديونية عليه.

الإجابة: نؤكد على ما جاء في التعليمات باستمرار التصريح عن الاخطار المصرفية للشركات التي تم تصفيتها، وفي حالة شركات التضامن المفسوخة أو الشركات المفسوخة التي يكون فيها أحد الشركاء متضامنين (توصية بسيطة/ توصية بالأسهم) فإنه يتوجب على البنك التصريح عن أسماء كافة الشركاء المتضامنين كمدينين أصليين بكامل مبلغ الدين المسجل على الشركة المفسوخة ولكل شريك متضامن، وفي حال كان أحد الشركاء المتضامنين من غير عملاء البنك، فيجب على البنك السير في إجراءات الاستعلام وتخصيص رقم تعامل مصرفي للشريك المتضامن والتصريح عنه بكشف الاخطار المصرفية، وفي حال لم يتمكن البنك من فتح حسابات لباقي الشركاء فيجب على البنك الاستمرار في التصريح عن الشركة المفسوخة والشركاء المتضامنين فيها ممن لديهم حسابات لدى البنك.

7- المادة (4/ك) لتجنب حدوث ازدواجية في الحصـــول على رقم التعامل المصـــرفي، نقترح وجود محدد ثابت يتم الرجوع له مثل الرقم الوطني للأفراد وذلك لأن عملية البحث عن طريق الاســـم تتضمن الكثير من الاحتمالات مثل وجود فراغ، أو تاء مربوطة، أو هاء أو وجود اختصارات الخ وبحيث يكون هذا المحدد خاص بالشركات والبنوك والعملاء الغير أردنيين

الإجابة: نؤكد على ضرورة الالتزام بآلية الاستعلام الموضحة بشكل تفصيلي في ملحق دليل الاستعلام عن العميل على نظام الرقابة المكتبية (بطاقات العملاء/ الأخطار المصرفية).

8- المادة (4/م) التصـــريح عن حصـــة البنك من قيمة القرض التجمع البنكي فقط، ويجب أيضـــا التوضيح بضرورة إضافة التصريح فقط عن حصة كل بنك في ضمانة قرض التجمع البنكي

الإجابة: يتضمن ملف الاخطار التصريح عن تسهيلات العميل وعن الضمانات مقابلها، وفي ضوء قيامه بالتصريح عن حصته في قرض التجمع البنكي فبطبيعة الحال سيقوم بالتصريح عن قيمة الضمانة إزاء حصته في القرض.

9- ملاحظات عامة:

- لم يتم الاشارة الى التسهيلات بالعملة الاجنبية.

الإجابة: يتم التصـــريح عن التســـهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية مقومة بالدينار في ملف الاخطار المصرفية.

- إن إجراء التعديلات على بيانات الاخطار المصرفية تحتاج الى تعديل الأنظمة المستخدمة، الأمر الذي يتطلب منح البنوك الفترة الكافية لإجراء التعديلات اللازمة.

الإجابة: لن يكون هناك حاجة الى احداث تعديلات جوهرية على الأنظمة المستخدمة في ضوء أن معظم ما ورد في التعليمات معمول به حالياً.